

تلخيص التاريخ الثلاثي الثالث (سنة ثامنة)

الدرس الأول: التطور السياسي بالإيالة التونسية من القرن 16 م إلى
نهاية القرن 18 م

1-التحولات السياسية في البلاد التونسية

سيطر الجيش العثماني على البلاد التونسية سنة 1574 بعد إنهاء الحكم
الحفصي. فارتبطت الإيالة التونسية مباشرة بالدولة العثمانية.

بعد ثورة الدايات سنة 1590 استأثر عثمان داي بكل السلط وقد عرفت
البلاد في عهده انتعاشا اقتصاديا نسبيا. إلا أنه لم يركز حكما وراثيا
فبرز البايات المراديين منذ سنة 1631.

أسس مراد باي الأول الدولة المرادية سنة 1631 وتحول نظام الحكم
في تونس إلى نظام وراثي.

شهدت الدولة المرادية في الربع الأخير من القرن 17 م أزمة بسبب
الصراع على الحكم وقد استغل إبراهيم الشريف أحد الضباط الأتراك
الوضع للقضاء على الدولة المرادية سنة 1720 م.

تولى حسين بن علي حكم البلاد إثر أسر داي الجزائر لإبراهيم الشريف
سنة 1705 م وبذلك تأسست الدولة الحسينية. وقد استطاع الباي
الجديد أن يبعد الخطر الخارجي ويحقق الاستقرار.

2-البلاد التونسية في عهد حمودة باشا الحسيني

بلغت الدولة الحسينية أوج قوتها في عهد حمودة باشا الحسيني الذي حكم فترة امتدت من 1782 م إلى سنة 1814 م.

ساعد توفير الأمن والتشجيعات التي قدمها حمودة باشا على الازدهار الاقتصادي والعمراني والفكري للبلاد التونسية.

النهضة الاقتصادية: تجلت في نمو الإنتاج الفلاحي والصناعات الحرفية وازدهار التجارة الخارجية.

النهضة العمرانية: تعدد البناءات العسكرية والجوامع والقصور والحمامات والمدارس.

النهضة الفكرية: حرص حمودة باشا على توفير الظروف الملائمة لتطور النشاط التعليمي بالتشجيعات المالية وتوفير الكتب.

الدرس الثاني: الإيالة التونسية في القرن 19

1-الأزمة في تونس خلال القرن 19

بعد الازدهار الذي شهدته البلاد التونسية في عهد حمودة باشا عانت خلال القرن 19 من أزمة شاملة.

عانت البلاد من أزمة سياسية تجلت مظاهرها في فساد النظام السياسي الذي اتسم بالاستبداد وسوء تصرف المسؤولين أمثال مصطفى خزندار ومحمود بن عياد. كما عرفت البلاد أزمة مالية حادة نتيجة تزايد نفقات الدولة وتقلص مواردها وتفاقت ظاهرة الاختلاس التي تسببت في عجز مالي للبلاد. أدى هذا العجز إلى الاقتراض الذي تسبب بدوره في تدخل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للبلاد بفرض رقابة مالية على الميزانية. أدت الأزمة الاقتصادية إلى انتشار مظاهر البؤس فتعددت الانتفاضات ومن أشهرها انتفاضة 1864 بقيادة علي بن غدام.

2-محاولات الإصلاح بالإيالة التونسية خلال القرن 19

الإصلاحات العسكرية: انطلقت سنة 1840 بتكوين جيش عصري وتأسيس المدرسة الحربية بباردو.

الإصلاحات السياسية: الإعلان عن قانون عهد الأمان في 9 سبتمبر

1857 الذي تضمن 11 مادة أقرت بعض الحقوق الاجتماعية

والاقتصادية للسكان والإعلان عن دستور 1861 في جانفي 1861 الذي تضمن 114 مادة أقرت الفصل بين السلط والحد من نفوذ الباي.

الإصلاحات الإدارية: طبقت في فترة حكومة خير الدين من خلال القضاء على مظاهر الفساد بمراقبة موظفي الدولة.

الإصلاحات الاجتماعية: إلغاء الرق من قبل أحمد باي سنة 1846

وتحديث التعليم بإنشاء المدرسة الصادقية سنة 1875.

الدرس الثالث: احتلال تونس وانتصاب الحماية

1-أسباب احتلال الجيش الفرنسي للتراب التونسي

-التوسع الاستعماري الفرنسي في إفريقيا انطلاقا من الجزائر.

-تأييد الدول الأوروبية كإنجلترا و ألمانيا لفكرة احتلال تونس.

-أهمية دور القنصل الفرنسي بتونس في خدمة مصالح الشركات الفرنسية بتونس.

-استغلال المناوشات بين القبائل على الحدود التونسية الجزائرية

كذريعة للتدخل العسكري في البلاد التونسية.

2-الحملة العسكرية الفرنسية على تونس

تم احتلال البلاد التونسية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: من 24 أبريل إلى بداية شهر جوان 1881. فرضت أثناءها معاهدة الحماية على محمد الصادق باي في 12 ماي 1881م وأسفرت عن احتلال المناطق الشمالية. حرمت معاهدة الحماية الباي من تسيير شؤون بلاده الخارجية وسمحت للقوات الفرنسية باحتلال المناطق التي تراها لازمة لاستتباب الأمن.

المرحلة الثانية: امتدت من جويلية 1881 م إلى ماي 1882 م تم خلالها إخضاع مناطق الوسط والجنوب وانتهت بفرض اتفاقية المرسى في 8 جوان 1883 على علي باي والتي أتاحت لفرنسا التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التونسية وبذلك تحول نظام الحماية إلى استعمار مباشر.

3-المقاومة التونسية للاحتلال الفرنسي

اشتبكت قبائل (خمير ووشناتة ومقعد.) مع الاحتلال في عدة معارك من أهمها معركة بن بشير في 30 أبريل 1881 التي أسفرت عن مقتل 150 تونسي. امتدت المقاومة إلى وسط البلاد وشملت قبائل نفات وجلاص والفراشيش وغيرها إضافة إلى سكان العديد من قرى الساحل كجمال وبنان. وتركزت المقاومة في الجنوب حول مدينتي صفاقس وقابس حيث لم تسقط المدينتان إلا بعد سلسلة من المعارك البطولية.